

# الأميركية واللبنانية تتصدّران البحث العلمي فاللبنانية الأميركية واليسوعية حمزة لـ "النهار": استنفدنا كل مداخيلنا ونحتاج إلى تمويل لدعم البحوث

جدول لمشاريع البحوث العلمية في النشرة الصادرة عن المجلس، العدد 156 / آذار 2012 (ص 12)

الجامعة المؤسسة	العلوم الأساسية والهندسة والمعلوماتية	علوم الطب والصحة العامة والبيولوجيا	علوم الزراعة والتصنيع الزراعي	علوم البيئة والموارد الطبيعية	علوم الإنسان والمجتمع	المجموع بالآلاف الليرات	النسبة المئوية
الجامعة الأميركية في بيروت	15	13	5	1	3	874050	47,14
الجامعة اللبنانية	10	7	3	3	7	597500	32,23
المجلس الوطني للبحوث العلمية				3		124000	6,69
الجامعة اللبنانية الأميركية	4				6	69500	3,75
جامعة القديس يوسف		2	1			57500	3,10
جامعة سيدة اللويزة			1		1	38900	2,08
جامعة بيروت العربية	1					11000	0,59
جامعة البلمند		1				23000	1,24
جامعة الروح القدس - الكسليك				1		21000	1,13
الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا		1				18000	0,97
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية				1		20000	1,08
المجموع (المبلغ بالآلاف الليرات)	30	24	12	9	12	1854050	100

في تصرف الوزارات المعنية بها. كما نطرح أيضاً للراي العام نتائجها في ندوات متخصصة ينظمها المجلس.

أما "كلمة السر" لنيل دعم مالي لمشروع ما فتكون في إبراز جودة المشروع وتوفير عنصر الابتكار العلمي فيه. ويفوض في تفاصيل تقديم الطلب الذي يتم درسه من لجنة من المستشارين ليحدد مدى ملائمة لآلية العمل في المجلس.

ويشدد على ضرورة التزام الباحث في نشر ورقة علمية في مجلة متخصصة محلية أو عالمية.

ويقول حمزة إن التعليم العالي الذي يستند الى بحوث علمية مبتكرة وذات جدوى مثل البحوث المدعومة من المجلس الوطني فهو التعليم العالي المتميز الذي يحظى بإستقطاب اللبنانيين والعرب.

وبعد مطالبته الدولة بفرض معايير للجودة والتنوع على الجامعات الخاصة، لفت إلى أن زيادة التراخيص لإنشاء معاهد وجامعات جديدة يشكل خطوة غير مدروسة وغير مبنية على أسس أكاديمية وبحثية. وأثنى على مضمون قانون التعليم العالي الجديد، معتبراً أن العبرة تكون في التنفيذ.

rosette.fadel@annahar.com.lb

الإنسانية والاجتماعية والإقتصادية في مشاريعهم البحثية. وقال: "لا تزال البحوث في هذه المجالات قليلة جداً. ورغم جهودنا لتشجيع الباحثين على بحوث في هذه التخصصات، فإن عدد الطلبات التي قبلت لم يتعد الـ 10 وهو نصف عدد الطلبات المقدمة الى المجلس".

## جودة المشروع

على صعيد آخر حدد اول كانون الثاني من كل سنة موعداً يتجدد سنوياً ليطلق المجلس برنامجين: الأول لدعم البحوث العلمية والثاني لدعم الوحدات البحثية، وقال: "يرصد للبحث الفردي الذي يستمر سنتين دعماً بمعدل يراوح بين 15 و 20 مليون ليرة سنوياً أي بين 30 و 40 مليون ليرة في الإجمال".

أما الوحدات البحثية المشاركة التي تستقطب فريقاً بحثياً من أكثر من جامعة فيمكن وفقاً له أن يرصد لها 180 ألف دولار أميركي تتوزع على ثلاث سنوات وهي المدة المحددة لإجراء البحث. ويرى أن هذه الآلية تتلاءم مع بحوث تتناول مثلاً سوء التغذية والسمنة وهو مدار إهتمام متخصصين في علوم الاقتصاد والاجتماع والصحة. وقال: "نضع نتائج بعض البحوث



الدكتور معين حمزة. (الارشيف)

وقت للبحث العلمي. كما أنه يرى أن ثمة جامعات لا تعتبر الترقية المبنية على الإنتاج البحثي أساس شروط الوظيفة. وأكد أنه ليس في مقدور أي استاذ "غيب نفسه" عن البحث العلمي خلال 5 سنوات من عمله الأكاديمي أن يدعي أنه استاذ جامعي. وقال: "ندعم سنوياً 125 مشروعاً من أصل 200 طلب بينما نتوقع عموماً أن يتقدم إلينا ما يقارب 1300 بحث". وأسف أيضاً لعدم إقبال الباحثين على تناول العلوم

مليون ليرة". وأكد أننا "نغطي العجز من إحتياط المجلس ومن المداخيل التي يحصلها المجلس لقاء الخدمات العلمية التي يقدمها الى القطاعين الخاص والعام". وفي ظل تجديد ثقته بدور المجلس، إعتبر حمزة أن الدولة مهتمة بالمجلس ولكنها غير مهتمة بتمويل الموارد.

وللمناسبة، حذر من "توقف العديد من برامجنا في السنة المقبلة لعدم توافر الإمكانيات المادية، ومنها برنامج دعم البحوث العلمية وبرنامج منح الدكتوراه".

وأشار إلى أن قيمة مساهمة الدولة تصل إلى 5,5 مليارات ليرة سنوياً وهي بقيت على حالها منذ 10 أعوام بينما تقديراتنا إزدادت 300 في المئة في هذه الفترة وهذا ما جعلنا نستنفذ كل ما لدينا من مداخيل".

من جهة أخرى، وصف حمزة البحث العلمي بالمهمة الصعبة التي تحتاج إلى الحوافز الأكاديمية والوظيفية، وشغف للعمل عند أي باحث. أما سبب إنكفاء 4000 أستاذ متفرغ في القطاعين الخاص والعام عن البحث العلمي، فيعود بالنسبة إليه إلى ساعات التعليم الطويلة المرهقة للأستاذ المتفرغ والتي لا تسمح له بتخصيص

طلب دعم لإجراء بحوث علمية من المجلس قال: "من النادر أن تطلب جامعات خاصة أخرى في لبنان دعماً من المجلس". أما مواضيع البحوث فيتوزع ثلثها وفقاً له على مشاريع في الطب والصحة العامة، وثلث آخر لمشاريع العلوم الهندسية والعلوم الأساسية، وأقل من الثلث تقريباً في علوم الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية.

## غياب تمويل الموارد

وقبل الحديث عن آلية عمل البحث، توقف حمزة عند الإحتياط المالي للمجلس والذي "يستنزف" حتى آخر هذا السنة إذا لم تعتمد الدولة إلى زيادة موازنته. فمساهمة الدولة وفقاً له تبلغ حالياً 5 مليارات ونصف مليار ليرة سنوياً، بينما يحتاج المجلس إلى 10 مليارات ليرة كي تتمكن من تلبية الطلب على دعم مشاريع بحوث ذات جدوى".

ولفت الى أن "الدولة حددت المبالغ المرصودة في موازنتنا لدعم مشاريع البحوث العلمية بمليار ليرة سنوياً فقط بينما بلغت النفقات في العام 2011 ملياراً و854 مليون ليرة، وفي السنة 2012 حتى تاريخه بلغت الكلفة مليارين ومئة

## روزيت فاضل

يظهر جدول برنامج دعم البحوث العلمية للمشاريع الجديدة المدعومة من المجلس الوطني للبحوث العلمية للعام 2011 أن الجامعتين الأكثر استحواداً على تقديمات المجلس هما الأميركية واللبنانية. ويأتي في المرتبة الثانية ووفقاً للجدول المذكور كل من الجامعات، اللبنانية الأميركية، القديس يوسف، سيدة اللويزة، بيروت العربية، البلمند والروح القدس - الكسليك.

هذا ما أكدته الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة في حديث لـ "النهار"، فقال: "إن ترابية الجامعات تتكرر سنة بعد سنة وهي بقيت في المستوى نفسه منذ 10 سنوات من حيث التزامها مشاريع البحث العلمي، رغم أن هناك إهتماماً من الجامعات المصنفة في المرتبة الثانية لزيادة نسبة إستفادتها من برامج المجلس".

بمعنى آخر، يعتقد حمزة أن ترابية الجامعات في السنة 2012 لن تتغير عما كانت عليه في العام 2011. وعما إذا كان بعض الجامعات الخاصة التي لم يذكر إسمها في الجدول يميل إلى